

سياسة فرنسا في المنطقة العربية خلال حرب أكتوبر 1973 و رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية

ملیكة محمدي -جامعة 20 أوت 1955 بسككدة

ملخص:

أخذت فرنسا تلعب دورا مستقلا نسبيا عن الولايات المتحدة الأمريكية منذ ستينيات القرن الماضي في عهد الرئيس دوغول، في إطار الحلف الغربي، بإعطاء قدر كبير من الاستقلالية لسياستها عن المعسكر الغربي الذي تنزعه الولايات المتحدة الأمريكية، وفي المقابل سعت إلى مدّ جسور التعاون مع الإتحاد السوفياتي واتخاذ مواقف متميزة تملّحها تصوراتها لدورها المستقل ومصلحتها المباشرة، و ظهر ذلك جليا في سياستها تجاه المنطقة العربية خاصة بعد حرب جوان 1967 و ظهور التقارب الفرنسي-العربي.

و خلال حرب أكتوبر لعبت فرنسا دورا كبيرا في إقناع حلفائها الأوروبيين بالتحرك للمساهمة في إيجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط من خلال موازنة التحرك الأمريكي، و حاولت بذلك الدول الأوروبية (مجموعة و منفردة) الابتعاد عن السياسة الأمريكية واتخاذ بعض المواقف و المبادرات المتعارضة مع موقف الولايات المتحدة من هذا الصراع و خاصة بعد حظر النفط، و ذلك حفاظا على مصلحتها الاقتصادية و خاصة النفطية.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت دائما على إبعاد أوروبا و خاصة فرنسا عن مشاركتها في أي تسوية لأزمة الشرق الأوسط و عن أي تحرك لها في المنطقة كي تبقى تحت نفوذها السياسي و الأمني.

Résumé:

Depuis les années 60, la France joue un rôle relativement indépendant des Etats-Unis dans le cadre de l'Alliance occidentale, en essayant de donner une grande autonomie à sa politique sur l'axe occidental mené par les Etats-Unis, et en contrepartie elle cherchait à établir des ponts de coopération avec l'Union Soviétique et à prendre des positions différentes dictées par sa perception de son rôle indépendant et de ses intérêts directs. Et il était clairement visible dans sa politique envers la région arabe, surtout après la guerre de juin 1967 et l'apparition du rapprochement franco-arabe.

Et pendant la guerre d'octobre 1973, la France a joué un rôle majeur en persuadant ses alliés européens de progresser vers un règlement du problème du Moyen-Orient en équilibrant l'action américaine.

Les pays européens ont ainsi tenté (individuellement et collectivement) de s'éloigner de la politique américaine et de prendre des positions et des initiatives contraires à la position des États-Unis vis-à-vis de ce conflit, notamment après l'embargo pétrolier, afin de préserver ses intérêts pétroliers.

Mais les États-Unis ont toujours insisté pour empêcher l'Europe, notamment la France, de participer à tout règlement de la crise au Moyen-Orient et de tout mouvement dans la région pour rester sous son influence politique et sécuritaire.

حرصت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية على التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن جاءت الديغولية وأدخلت على الموقف الأوروبي-الغربي شيئا من الأصالة والاستقلال، وكان دافع أوروبا من الحرص على هذا التفاهم وإن أظهرها بمظهر التبعية، يعود بالدرجة الأولى إلى ما يدعى بوحدة الغرب ضد الخطر الشيوعي وإلى ارتباطها معا في الحلف الأطلسي¹.

وكانت فرنسا الدولة الأوروبية الوحيدة التي حاولت أن تنتهج إبان الحرب الباردة سياسة مميزة عبر مواقف تلزم مسافة معينة من الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصا مع وصول الجنرال ديغول إلى الحكم عام 1958، حيث صاغ مشروعا متكاملًا يقوم على تحديث الاقتصاد واستبدال الاستعمار التقليدي بنشر الوجود الثقافي الفرنسي وتعميمه، وامتلاك قوة نووية رادعة تجعل من فرنسا قوة عظمى ذات هيبة دولية، ثم اتجه نحو إرساء قواعد بناء اقتصاد أوروبي يمتد من الأطلسي حتى الأورال (شاملا الإتحاد الروسي)، حيث كان يرى أن التطور الاقتصادي سيقود الإتحاد السوفياتي إلى السوق الأوروبية المشتركة، كما رفض الصورة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية عن الشيوعية الدولية، إذ وجد فيها وسيلة تعمل من خلالها على بسط هيمنتها على أوروبا، لذلك عارض بشدة دخول بريطانيا السوق الأوروبية لاعتقاده أنها جسر يمنح السيطرة الأمريكية تعزيزات إضافية، وكان أحد أبعاد الإستراتيجية الديغولية الوصول إلى استقلال أوروبي عن الولايات المتحدة، وترتب عن هذا النهج سياسة متوسطة و شرق أوسطية غالبا ما كانت تثير غضب الولايات المتحدة و إسرائيل².

أولا: العوامل التي دفعت الرئيس ديغول إلى إعادة النظر في السياسة الخارجية الفرنسية :

- 1- في عام 1958 وجد الرئيس الفرنسي عالما مختلف عما كان عليه عندما كان يقود المقاومة و قت احتلال فرنسا (1940)، كان العالم يمر بمرحلة تصفية المستعمرات، و بدت الإمبراطورية العتيقة في طريقها إلى التفكك، حيث منيت فرنسا بهزيمة ساحقة في الهند الصينية، أدت إلى انسحابها منها، و في شمال إفريقيا حصلت تونس و المغرب على استقلالها (1956)، و في الجزائر تدور حرب تحريرية تنذر بانكماش جديد في الإمبراطورية الفرنسية.
- 2- الفشل الذي منيت به السياسة الفرنسية في العالم العربي على إثر "العدوان الثلاثي" الذي اشتركت فيه فرنسا مع بريطانيا و إسرائيل، و كانت فرنسا تشعر بالمرارة بعد أن تلقت درسا قاسيا نتيجة مشاركتها في حرب السويس، و وقفت تتابع عاجزة اضمحلال النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط، حيث بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بملء الفراغ الذي تركته بفضل موقفها الحيادي، بل إن إسرائيل نفسها أدركت مدى أهمية الدعم الأمريكي بالنسبة لها في المستقبل، فأخذت تسعى إلى تقوية التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، و لم تعتمد على فرنسا التي كانت في الماضي الدولة الأولى التي ناصرت وجودها في المنطقة، بل تولت أيضا عملية تجهيز جيشها بأحدث المعدات الحربية.

3- بلوغ مرحلة إعادة البناء في أوروبا نهايتها في 1958، وظهر في القارة الأوروبية اتجاه جديد يستهدف التحرر من السيطرة الأمريكية، وأخذ الرئيس ديغول يعمل على أن تتزعم فرنسا هذه الحركة التحررية الأوروبية التي كانت تتوافق مع نظرية القومية التي تستهدف تحرير فرنسا والقارة من التبعية لأمريكا، ودفعها إلى انتهاز سياسة مستقلة على الساحة الدولية تليق بمكانتها التاريخية، وكان تحرير القارة من هذه التبعية يمر عبر تخليصها من الحرب الباردة التي قامت إثر الحرب العالمية الثانية، وفرضت على الدول الغربية الأوروبية الحماية الأمريكية.

و تجمعت في ذهن الرئيس ديغول هذه الأهداف الثلاثة : تزعم فرنسا حركة التحرر الأوروبية، و انتزاعها من المأزق الذي وضعتها فيه حكومة غي موليه بالاندفاع فيما يسمى بمغامرة السويس، وإيقاظ النفوذ الفرنسي في الدول النامية التي كانت تابعة لفرنسا في الماضي، فكانت النتيجة أن أدخل الرئيس الفرنسي تغييرا جذريا شاملا في السياسة الخارجية لبلاده³.

ثانيا: سياسة فرنسا تجاه العالم العربي بعد مجيء ديغول إلى الحكم :

سعى ديغول إلى تغيير علاقات التبادل مع العالم العربي ، و بسط السياسة الفرنسية من جديد على المنطقة ، بالرغم من احتفاظ المصالح الاقتصادية بمجنيها إلى السيادة الماضية ، باعتبار أن العالم العربي له وزنه الخاص بالنسبة لفرنسا ، بالنظر إلى موقعه الجغرافي والإستراتيجي و إلى ثرواته و مكانه و حاجاته التبادلية في كل الميادين⁴ ، و تمثل هذا التجديد في التحرك الدبلوماسي الذي شرعت فيه حكومة الجمهورية الخامسة طبقا للأولويات التي وضعها الرئيس دي غول و هي نابعة عن نظرية متكاملة للسياسة الفرنسية عامة:

أولا: تحرك على الصعيد الأوروبي للتعجيل بالوحدة الأوروبية، مع مراعاة الشكل الذي يؤكد حركة التحرر، كما يراها الرئيس الفرنسي.

ثانيا: و ضع تطبيق إستراتيجية للدفاع عن فرنسا و أوروبا الغربية، يركز بصفة خاصة على البحر المتوسط، و بالتالي تراعي جميع الدول التي تشارك أوروبا في هذا البحر بما فيها الدول العربية.

ثالثا: ضمان القاعدة الاقتصادية اللازمة للانطلاق الأوروبي عامة و الفرنسي خاصة، و هي ممثلة في موارد الدول النامية التي تحتاجها أوروبا الغربية لنهضتها الصناعية و الموارد البترولية بصفة خاصة⁵، و كانت اختيارات ديغول نابعة أصلا عن إدراك سليم لمصالح فرنسا الحقيقية، كان يفضل النفط العربي على عصير برتقال يافا، و كانت سياسته العربية جزءا من سياسة خارجية عامة تنطلق من مبدأ براغماتي، تتبعه كل الدول الكبرى، دون أن تعلنه صراحة و مؤداه "أن الدول ليس لها أصدقاء دائمون، و إنما لها مصالح دائمة"⁶. بالإضافة إلى ذلك سعت فرنسا إلى تنوع مصادرها من البترول كي تتجنب الاعتماد على بلدين أو ثلاثة بشكل كلي تقريبا، و شرعت بالمقابل بتقوية تجارتها مع دول كان حضورها و تواجدها فيها حتى الأمس القريب ضعيفا جدا كالسعودية و الكويت و بلدان شبه الجزيرة العربية، رغم أن محوري السياسة الفرنسية العربية الكبيرين وجهما في العصر الحديث إلى القاهرة و الجزائر، إن الجغرافيا و التاريخ و الاقتصاد جعلت من الجزائر مركزا مهمنا في المغرب، بينما مصر هي مركز الثقل في الشرق الأدنى و حتى في العالم العربي، إن الجزائر ليست البلد الأكثر اتساعا في المغرب و حسب، لكنها أيضا البلد الأكثر سكانا و الأكثر غنى في الثروات الطبيعية، أما بخصوص مصر فإنها البلد الذي له وزنه الخاص، سواء بعدد سكانه (أربعون مليون في 1980) أو بمؤسساته و تطور و تقاليده، تقاليد أعرق دولة قومية في العالم⁷ ، و منح للعراق و لأسباب سياسية الأفضلية في ميدان البترول، تلك

الأسباب التي تكمن في تصدي العراق للمصالح الانجلو-أمريكية، وهذه الأسباب أتاحت لفرنسا أن تصبح في عام 1970 ثالث بلد مورد للعراق و البلد الثاني في مشتري المواد الخام منه⁸.

وهكذا انضحت أمام الرئيس ديغول أهمية العالم العربي بالنسبة لمستقبل أوروبا، لما يحتويه من موارد بترولية لا مثيل لها، فأخذ الرئيس الفرنسي يتطلع إلى جعل العالم العربي أهم ركائز الحركة الاستقلالية الأوروبية، و في عام 1962 و بعد حصول الجزائر على استقلالها، و التي كانت القضية التي تقف عائقاً أمام التحرك الفرنسي تجاه العالم العربي، استعادت فرنسا حرية الحركة في مجال سياستها العربية الجديدة، فأخذت تسعى بكل ما أوتيت من نشاط و إمكانيات اقتصادية و فنية و ثقافية و علمية، لكي تدعم علاقاتها الجديدة بالدول العربية، وهكذا بدأت صفحة جديدة في العلاقات الفرنسية العربية⁹.

ثالثاً: الجمهورية الفرنسية الخامسة و الصراع العربي-الإسرائيلي قبل حرب أكتوبر:

حرصت الجمهورية الخامسة على إحداث توازن بين ما كان يربطها بإسرائيل في الماضي من علاقات وثيقة، و بين تطلعاتها الجديدة إلى العالم العربي، و مثل هذه العملية الصعبة كانت تتطلب دون شك مرونة فائقة، و لكن الدبلوماسية الفرنسية لم تكن تقتصر إلى شيء منها، و قد أدت هذه الجهود شيئاً فشيئاً إلى ظهور بوادر سياسة حيادية فرنسية تجاه الشرق الأوسط أخذت تحل تدريجياً محل الانحياز إلى جانب إسرائيل الذي اتسمت به سياسة الجمهورية الرابعة وقت العدوان الثلاثي على مصر¹⁰.

و خلال حرب جوان 1967، حين اتسم الوضع الإقليمي بدرجة عالية من التوتر، ازدادت حدود التدهور في العلاقات العربية مع بلدان المجموعة الأوروبية، بعد تأييد معظم هذه البلدان للعدوان الإسرائيلي على العرب عام 1967، باستثناء فرنسا التي اتخذت نهجاً استقلالياً عن السياسة الأمريكية، و أيضاً لشخصية الرئيس ديغول الذي سارع إلى إعلان عدم تأييده للدولة البادئة بالعدوان¹¹، و برز الموقف الحيادي لفرنسا، و في القرار الذي أصدرته منذ اليوم الأول من الحرب و يتضمن إعلان الحكومة الفرنسية وقف إرسال الأسلحة و المعدات العسكرية إلى جميع الدول المعنية بالنزاع.

أما السياسة الحيادية الفرنسية الجديدة فقد أوضحها وزير خارجيتها **كوف دي مورفيل** في خطابه أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في الاجتماع الذي عقد في 7 جوان، حيث راعى الوزير تأكيد إيمان حكومته بمبدأ عدم فرض تسوية ما للمشكلة بالقوة، لأنها ترى أن مثل هذا الحل لن يجدي كما حدث في الماضي، ما دام أن الحل يأتي على حساب أحد الأطراف المعنية بالنزاع، لهذا طالبت فرنسا بضرورة انسحاب الجيوش الإسرائيلية إلى حدود ما قبل 5 جوان 1967.

أما على مستوى نطاق الأمم المتحدة، فقد جاء تطبيق السياسة الحيادية الفرنسية في مطالبتها الدول الكبرى الأربع بتولي مسؤولياتها تجاه الأزمة حتى يتسنى لها التوصل إلى تسوية شاملة تقبلها الأطراف المعنية، و في 22 نوفمبر 1967 توصل مجلس الأمن إلى طرح مشروع قرار كانت بريطانيا قد تقدمت به، و قد رأت فرنسا في المشروع بنوداً تتلاءم مع موقفها تجاه الأزمة، إضافة إلى تأكيده على ضرورة إيقاف الأعمال العدوانية، كان ينص أيضاً على ضرورة احترام سيادة و وحدة تراب و استقلال جميع دول المنطقة، و أخيراً كان المشروع يتضمن الاعتراف الصريح بحق الجميع في أن يحيا في سلام دائم داخل حدود معترف بها، و لهذه الاعتبارات جميعاً طالبت فرنسا التصويت لصالح المشروع الذي أصبح فيما بعد معروفاً بالقرار رقم 242¹²، و رأت فرنسا في القرار أساساً للتوصل إلى تسوية سلمية، و لكن على شرط أن تدعمه ضمانات صادرة من الدول الأربع الكبرى في شكل اتفاق رباعي، لهذا فكلماً حدثت انتهاكات للقرار المذكور وازداد تأزم الأوضاع في الشرق الأوسط، كانت فرنسا تعيب على المجلس عجزه عن تنفيذ قرارات صادرة عنه، ثم توجه جوهر انتقاداتها إلى الدول الكبرى التي لم تعنى بتلبية مطلبها الأساسي، و هو عقد محادثات رباعية.

و نشطت الدبلوماسية الفرنسية بعقد أول مؤتمر للدول الأربع الكبرى في نيويورك، وكانت النتيجة أن الإتحاد السوفياتي وافق في 20 يناير، ثم تلته بريطانيا في 24 يناير و الولايات المتحدة في 5 فبراير، وإن كانت قد صاغت بعض التحفظات، أهمها ضرورة إجراء محادثات ثنائية بين الدول الكبرى قبل أول مؤتمر رباعي، ولكن وخلال نفس الشهر قام الرئيس نيكسون بزيارة لعدد من الدول الأوروبية، ومنها فرنسا، حيث التقى مع الرئيس ديغول وأجرى معه محادثات أسفرت عن الاتفاق عن أن تجرى المحادثات الرباعية في أقرب فرصة، على أن لا تؤدي إلى فرض أية تسوية على دول الشرق الأوسط، وعلى إثر الاجتماع الرباعي الذي جرى في 2 ديسمبر صدر بيان مشترك بين ممثلي الدول الأربع الكبرى، يطالب بتطبيق جميع بنود قرار 22 نوفمبر 1967 وبشكل إجمالي، و حتى منتصف عام 1970، يمكننا أن نعد هذه المرحلة بالنسبة للتحرك الدبلوماسي الفرنسي الذي جرى في نطاق المحادثات الرباعية فترة التفاوض، حيث كانت فرنسا تأمل في أن تؤدي هذه الاجتماعات إلى إزاحة الصعوبات التي تقف في طريق التوصل إلى اتفاق ما بين الدول الأربع الكبرى، ولكنها في نهاية 1970 تبين لها أنه بينما الأوضاع تزداد تأزماً في الشرق الأوسط فإن الاجتماعات الرباعية لم تسجل سوى تقارب بين الدول الأربع فيما يخص جوهر المشكلة المطروحة، أما من حيث كيفية تناولها فقد بقيت الصعوبات قائمة كما هي¹³.

و مع انسحاب ديغول من الحياة السياسية، حرصت فرنسا مع وصول جورج بومبيدو إلى السلطة على تأكيد استمرار صداقتها مع العرب، وأكد بومبيدو في العديد من المناسبات على استمرار خط السياسة الفرنسية في مواجهة أزمة الشرق الأوسط¹⁴، وهي الفترة التي بدأت تتبلور فيها سياسة الانفراج الدولي بين القوتين العظميتين و جاءت موافق دول أوروبا الغربية مؤيدة كلياً للتوجه نحو حل قضية الشرق الأوسط، والذي ترسم خطوطه القوتان العظميان في مؤتمر القمة اللذين عقدتهما في 1972 و 1973¹⁵، و تبنا لأول مرة مبادئ قرار 249 لمجلس الأمن الذي يدعو الإسرائيليون للتقيد بمبدأ عدم ضم الأراضي بالقوة¹⁶.

رابعا: التحرك الفرنسي خلال حرب أكتوبر في إطار السوق الأوروبية المشتركة:

كان لقرار البلدان العربية باستخدام النفط كسلاح سياسي خلال حرب أكتوبر أهمية كبيرة، سواء من الجانب النفطي، أو من حيث الآثار الإقليمية و الدولية للصراع العربي-الإسرائيلي، و ذلك باتخاذ قرار تخفيض إنتاجها النفطي تدريجياً بنسبة 5 % على الأقل في الشهر، إلى أن يتم الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة في جوان 1967، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، و على إثر ذلك قررت السعودية و الجزائر خفض فوري للإنتاج بنسبة 10 % بدلا من 5 % المتفق عليه في البرنامج، كما فرضت معظم الدول العربية المصدرة (الجزائر، ليبيا، المملكة العربية السعودية، الكويت، أبو ظبي، قطر، البحرين، دبي) حظرا كاملا على صادرات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية، و عمد العراق إلى تأمين حصص شركتي الولايات المتحدة إكسون و موبيل 23.5% و المصالح الهولندية (14.25 %) في شركة بريتيش بتروليوم¹⁷، و اعتبرت بذلك أزمة أكتوبر الأكثر خطورة، لأنها لم تؤثر فقط على الأسعار، ولكن على الإنتاج أيضا، ولهذا أثارت رد فعل سياسي في أوروبا¹⁸

أثار قرار حظر النفط العربي الذي اتخذته الدول العربية ضد الدول الداعمة لإسرائيل في حرب أكتوبر 1973، توترا خطيرا في العلاقات الأوروبية-الأمريكية، أو ما يسمى بالتحالف الغربي، وكان محور التوتر يتلخص في التعارض بين مصالح الطرفين، حيث شكل النفط الجانب الأكبر منها¹⁹، فبينما كانت أوروبا الغربية تعتمد بنسبة 80% من حاجاتها النفطية على النفط العربي، كانت المستوردات الأمريكية منه لا تتعدى 10%²⁰، و في الوقت الذي اعتمدت الولايات المتحدة على مواردها الخاصة في الحصول على النفط على إثر الأزمة، أصيبت أوروبا بالشلل الصناعي²¹

إن الاختلاف في درجة الاعتماد على النفط العربي بين الجانبين قاد إلى اختلاف نظرة كل منها إلى كيفية إدارة الأزمة، ففي حين ركزت دول أوروبا الغربية على كيفية تأمين إمداداتها النفطية و على إعادة الاستقرار إلى المنطقة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهتم أساساً بانعكاسات الأزمة على العلاقات بين الشرق والغرب و محاولة السوفيات استغلال الموقف و تحقيق المكاسب، وتأثير ذلك على مصالحها في المنطقة خاصة النفطية²²، وكادت بذلك حرب أكتوبر أن تضع حدا للوحدة الأطلسية²³.

و اعتبر التحرك الفرنسي في الشرق الأوسط على إثر اندلاع حرب أكتوبر، أكثر الجهود الدبلوماسية كثافة، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي، كما أن الجهد الفرنسي كان المحرك الأساسي وراء التحرك الأوروبي الجماعي²⁴، حيث لعبت فرنسا دورا بارزا في إقناع حلفاءها الأوروبيين بالتحرك للمساهمة في إيجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط من خلال موازنة التحرك الأمريكي²⁵، و على إثر ذلك جاءت السياسة الأوروبية تجاه النزاع العربي-الإسرائيلي كترجمة لقرار المجموعة الأوروبية في قمها المنعقدة في باريس عام 1972 لتطوير سياسة خارجية أوروبية، و جاءت القمة لتكرس ضرورة إبراز دور أوروبي موحد و مستقل أو ما أسماه الرئيس بومبيدو بالشخصية الأوروبية تجاه دول العالم الثالث²⁶، كما جددت الخطوط العامة و المبادئ الأساسية لسياسة الدول التسع تجاه الموقف في الشرق الأوسط²⁷.

لكن الاختلاف في وجهات النظر بين الأوروبيين والأمريكيين في معالجة الأزمة و نتائجها السياسية و الاقتصادية، جعل الدول الأوروبية (مجموعة و منفردة) تسعى للإبتعاد عن السياسة الأمريكية من خلال بعض المواقف و المبادرات المتعارضة مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الصراع حفاظا على مصالحها النفطية، و قد تجلت هذه المواقف في مطالبة فرنسا و بريطانيا و باقي الدول الأوروبية بالوقوف على الحياد من الحرب على عكس الموقف الأمريكي المؤيد و المساند لإسرائيل²⁸.

و هو الموقف الذي استغلته الدول العربية و التي شعرت بالتضامن من خصوم الولايات المتحدة الأمريكية، و التي أظهرت تعاطفا فيما يتعلق بالقضية العربية و سارعت إلى الاستفادة من هذا التغيير لتحويل ضغوطهم إلى حوافز²⁹

وفي أعقاب القتال تكثفت المساعي الأوروبية لإيجاد حل للأزمة، حيث اجتمعت لجنة السياسة الخارجية لدول السوق التسع، لإجراء محادثات حول التطورات المفاجئة في الموقف، و أصدرت بيانا في 13 أكتوبر 1973 طالبت فيه الدول المتصارعة في الحرب، بالموافقة على الامتناع عن الأعمال العدوانية، لأن وضع نهاية للقتال سيمهد الطريق للمفاوضات الحقيقية، التي تجعل في الإمكان حل النزاع طبقا لقرار مجلس الأمن رقم 242 و الذي أصدره مجلس الأمن في نوفمبر 1967، الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، و قد محمد هذا البيان الداعي إلى وقف إطلاق النار و إجراء محادثات السلام، للاتصالات بين وزراء خارجية دول السوق، و توجيههم رسالة في 15 أكتوبر 1973 على لسان **أوتو بورش** مندوب الدانمارك في الأمم المتحدة إلى كورت فالدهايم السكرتير العام للمنظمة الدولية يبلغه فيها، باسم الدول التسع، رغبتها في أن يتحقق وقف إطلاق النار بأسرع ما يمكن في الوقت و فتح الطريق أمام مفاوضات حقيقية في إطار مناسب يتيح وضع تسوية للأزمة تتفق مع جميع بنود القرار رقم 242³⁰، كما أكد اجتماع البرلمان الأوروبي (باستثناء هولندا) الذي انعقد في فرنسا في 17 أكتوبر 1973 على وقف إطلاق النار و حث الأطراف المتحاربة على إجراء مفاوضات لتنفيذ قرار مجلس الأمن 242³¹.

فضلا عن ذلك فقد إجتمع البرلمان الأوروبي لدول السوق في ستراسبورغ في 17 أكتوبر 1973، و أكد الاتجاه السابق، مع مطالبة الدول الأعضاء بمضاعفة مجهودها لوقف الحرب، و في غار يحثها عن كيان سياسي موحد تعرضت السوق الأوروبية الموسعة لهزة داخلية عنيفة، بسبب موقف هولندا من الدول العربية، حيث أصر مندوبوها في اجتماع اللجنة السياسية السابق الإشارة إليه على تبني وجهة النظر الإسرائيلية واعتراضهم على قيام فرنسا و بريطانيا بعرض وجهة النظر الأوروبية أمام مجلس الأمن، بحجة أن

أيا من هاتين الدولتين لا تتقف موقفا يعكس قدرا كافيا من الموضوعية و الحياد حيال النزاع، بحيث يمكنها أن تتحدث باسم المجموعة، و لا شك أن الخطر البترولي الذي فرض على هولندا كان له أثره الواضح في أن تبرز على السطح الخلافات بين الدول الأعضاء³²، و بقيت المواقف و البيانات الأوروبية دون أي تأثير يذكر على مجرى الأمور، و بقيت مجرد نداءات بسبب رفض الولايات المتحدة إعطاء أوروبا دور في حل الصراع، إلى جانب عجز الجماعة الأوروبية لاختلاف المواقف بين دولها عن القيام بتحريك فعال و اعترافها بأن القوتين العظميين هما القادرتان على وقف القتال³³.

و تزايد القلق في أوروبا الغربية (و في اليابان) تجاه التأييد الذي قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل، فقد أدركت الأكثرية بأن الولايات المتحدة تتحمل في النتيجة مسؤولية قدرة إسرائيل على تنفيذ نهجها المتطرف، فرفضت ألمانيا الاتحادية السماح للولايات المتحدة باستخدام قواعدها الجوية من أجل نقل الأسلحة إلى إسرائيل، و فرضت فرنسا و إنجلترا حظرا كاملا على تصدير الأسلحة إلى البلدان المتحاربة بما فيها إسرائيل، و لم تستطع الولايات المتحدة عمليا استخدام أراضي أي حليف من حلفائها في أوروبا الغربية باستثناء البرتغال، و غدت القواعد العسكرية الأمريكية في أراضي الدول الأوروبية الغربية محاصرة، الأمر الذي لم تكن واشنطن تتوقعه أبدا و قد أثار هذا الموقف انتقادا حادا لا مثيل له للحلفاء الأوروبيين الغربيين من قبل المسؤولين الأمريكيين، بمن فيهم وزير الدفاع الأمريكي.

و زاد التوتر بعض الدول الأوروبية مع الولايات المتحدة في 25 أكتوبر، بعد أن وضعت هذه الأخيرة دون التشاور المسبق مع حلفائها في الحلف الأطلسي، قواتها المسلحة في الكثير من القواعد بما في ذلك أوروبا على أهبة الاستعداد القتالي³⁴، و ذلك يعني حالة التأهب النووي في كافة القواعد الأمريكية بالولايات المتحدة و أوروبا، و الذين علموا من الصحافة الإنذار العام الأمريكي³⁵ و كان لهذا القرار تأثير سيء لدى دول أوروبا الغربية التي شعرت أن الولايات المتحدة يمكن أن تعرض أمنها القومي للخطر³⁶.

و على إثر ذلك، أعلنت الخارجية الإسبانية بأن التسهيلات التي تمنحها إسبانيا إلى الولايات المتحدة لاستخدامها القواعد العسكرية المشتركة، لا يسري مفعولها إلا عند وقوع خطر خارجي يهدد أمن الغرب، و أن استخدام هذه القواعد ليس ممكنا في نزاع محلي كنزاع الشرق الأوسط، ثم تصاعد التذمر الأوروبي رافضا أن تكون الأرض الأوروبية معبرا للسلاح الأمريكي إلى إسرائيل، و شتت السياسيون و الإعلام الأوروبي الغربي حملة عنيفة ضد استنفار الولايات المتحدة لقواعدها في أوروبا الغربية دون مشورة الحلفاء، و لقد اعتبر ويلسون (و كان في المعارضة آنذاك و رئيس الوزراء فيما بعد) هذا القرار الأمريكي "إهانة تدعو إلى أقصى درجات الغضب"، كما صرح ميشيل جوبير وزير الخارجية الفرنسية السابق "لا يمكننا أن نلوم أناسا يريدون العودة إلى ديارهم"³⁷، كما رأت الدول الأوروبية أن الولايات المتحدة تجاهلت مصالح قادة أوروبا، فضلا عن مواقفها، أجرى كيسنجر محادثات سرية مع الاتحاد السوفياتي و إسرائيل و الدول العربية على أمل التوصل إلى وقف إطلاق النار، في الوقت الذي تجاهل فيه حلفاءه³⁸.

و عندما صدر القراران 339-338 علق ميشال جوبير وزير الخارجية الفرنسي، على ذلك بالإشارة إلى أن القرارات قد تسفر عن وقف إطلاق النار، إلا أنها تطرح العديد من المشاكل كتحديد نوع الإشراف المناسب، و تحديد الظروف المواتية لبدء المفاوضات، و الرابطة التي يتعين إقامتها بين مختلف الإجراءات المنصوص عليها في هذه القرارات، و أوضح "جوبير" أنه في إطار التعاون السياسي، تحاول الدول التسع الأعضاء في السوق استكمال الإجراءات المنصوص عليها في القرار رقم 338، بحيث يصبح في إمكانها أن تلعب في الوقت المناسب دورا مفيدا في تسوية النزاع، و أن الولايات المتحدة تدرك جيدا الآن أن هناك موقفا أوروبا ذاتيا، و أن الدول الأخيرة ترغب في تحديد علاقاتها مع الأولى، بشرط ألا يطلب منها أن تتفق وجهة النظر الأوروبية

بالضرورة مع وجهة نظر الآخرين، وقد ترجمت كلمات ميشيل جوبير الخاصة بإيجاد دور لأوروبا، في الدعوة التي وجهها الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو بعقد لقاء قمة أوروبي قبل نهاية عام 1973 لتنسيق المواقف تجاه مشكلة الشرق الأوسط، إذ أن وقف إطلاق النار و تنفيذه بدون مشاركة أوروبا على التفاهم الخاص بين القوتين العظميين، إما أن يخدم الوفاق و إما أن يؤدي إلى مواجهة شاملة، و بالتالي فإن أوروبا على استعداد للإسهام بقدر ما تستطيع من أجل استتباب سلام دائم و عادل يكفل الأمن لجميع دول المنطقة عن طريق الأمم المتحدة و مجلس الأمن³⁹.

و أدت دعوة بومبيدو إلى ضرورة مساهمة أوروبا في حل المشاكل العالمية إلى عقد مؤتمر بروكسل في 6 نوفمبر 1973، و أوصت الدول الأوروبية التسع بإجراء مفاوضات في إطار الأمم المتحدة، و ضرورة قيام إسرائيل بإنهاء الاحتلال الإقليمي الذي استمر منذ حرب 1967، و تحدثت كذلك عن ضرورة إقامة سلام عادل و دائم و الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين⁴⁰، و قد جاء هذا في بيان مشترك أصدرته حول الشرق الأوسط، و مثل هذا لحظة تاريخية مهمة في إدراك دول السوق الأوروبية لأبعاد الصراع في المنطقة⁴¹. متضمنا و بصورة أكثر وضوحا موقف دول السوق إزاء خطوات إقرار السلام في المنطقة، حيث أشار البيان إلى إصرار الحكومات على مطالبة القوات المسلحة التابعة للأطراف المتحاربة بالانسحاب فورا إلى المواقع التي كانت عندها يوم 22 أكتوبر 1973، و ذلك طبقا لقراري مجلس الأمن رقم 339-340، و أن هذه العودة سوف تسهل الحل بالنسبة لمشكلات أخرى ملحة تتعلق بأسرى الحرب و الجيش المصري الثالث، و قد كان هذا البند (و هو الأول) بمثابة تعبير عن الموقف الأوروبي إزاء مماطلة إسرائيل، منذ قرار وقف إطلاق النار، في تنفيذ أهم بنوده المتعلقة بعودة قواتها إلى الخطوط التي كانت عليها في 22 أكتوبر 1973⁴².

أما فيما يتعلق بتحقيق تسوية سلمية للمشكلة، فقد أوصى البيان بتنفيذ قراري مجلس الأمن (242) و (338)، و حدد المبادئ التي يقوم عليها كل سلام محتمل و الكامنة في رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة، مما يترتب عليه ضرورة تراجع إسرائيل إلى الأراضي العربية التي احتلتها في عام 1967، و أكثر من ذلك فقد طالب البيان بالأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين عند إقامة سلام عادل و دائم في المنطقة⁴³، كما طالب باحترام سيادة واستقلال كل دولة و حقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة و معترف بها⁴⁴، و يظهر من خلال نص البيان إسقاط المجموعة الأوروبية لمفهوم اللاجئين و استبداله بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني⁴⁵.

كما أشار البيان إلى المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق مجلس الأمن و الأمين العام طبقا لميثاق المنظمة الدولية من أجل القيام بدورها في صنع السلام و الحفاظ عليه من خلال تطبيق القرارين رقم 242 و 338 الصادرين عن المجلس، كما أن إقامة هذا السلام يجب أن يكون محل ضمانات دولية، ترى الحكومات الأوروبية أنها ستصبح أكثر فعالية بإرسال قوات لحفظ السلام إلى المناطق المنزوعة السلاح المذكورة في الفقرة 2 من القرار 242⁴⁶، و يقدم هذا البيان الخطوط العريضة للتوجه الأوروبي في المنطقة، من حيث أنه أشار إلى التوجه المتوازن للمجموعة في إقامة تعاون مع دول جنوب و شرق المتوسط، و كؤشر لبدء تحرك في شكل إعلان مواقف أو مبادئ عامة أو مبادرة للمجموعة الأوروبية متميز و مستقل عن التحرك الأمريكي في الشرق الأوسط.

لقد تحسست المجموعة الأوروبية بعد الصدمة النفطية أهمية الشرق الأوسط واستوعبت مركزية القضية الفلسطينية في إطاره، لذلك جاء بيان 6 نوفمبر ليشكل مدخلا سياسيا للمجموعة الأوروبية و أرضية جديدة لسياسة التقارب الأوروبية مع الأقطار العربية⁴⁷، و قد أثار البيان رد فعل حاد من جانب الولايات المتحدة و إسرائيل التي اعتبرته انحيازا للعرب واستسلاما للابتزاز العربي عن طريق حظر النفط⁴⁸.

لم يقتصر النشاط الأوروبي الجماعي في إعلان موقفه من الأزمة، بل امتد إلى سلسلة من الاتصالات الثنائية و الجماعية لدفع الموقف الأوروبي تجاه المنطقة إلى الأمام، وكانت فرنسا رائدة في هذا الاتجاه، فسافر رئيس جمهوريتها إلى لندن لإجراء محادثات مع رئيس الوزراء البريطاني، كما أوضح وزير الخارجية الفرنسي أن صوت أوروبا يجب أن يسمع في جميع الأحداث التي تمس الأمن العالمي، و أنها ينبغي أن تضطلع بمسؤولياتها في تسوية الأزمة، و التي يؤكد لها بيان الدول الأوروبية، و هذا هو أيضا المغزى العميق لمؤتمر القمة الأوروبي، أن أوروبا الآن تنقف وحدها، و عليها أن تتجح لأن الفرصة فريدة لكي تؤكد دورها واستقلالها دوماً.

رابعا: الموقف الفرنسي بعد وقف إطلاق النار :

عبر مندوب فرنسا في مجلس الأمن عن موقف حكومته إزاء مشروع القرار المقدم من الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية

لوقف إطلاق النار في في مؤتمر جنيف و المنعقد 22 أكتوبر 1973 (و الذي إستبعد مشاركة أوروبا) ، فأوضح أن المشروع يتفق مع وجهة نظر بلاده فيما يتعلق بالربط بين وقف إطلاق النار و التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع، تتماشى مع القرار رقم 242 الذي حظي بموافقة الجميع، و يحتوى على كل ضمانات الأمن اللازمة، بالإضافة إلى تمسك فرنسا بتفسيرها للقرار السابق (242)، خاصة فيما يتعلق بالانسحاب، و مفهوم دور مجلس الأمن و الأعضاء الدائمين في إيجاد تسوية سلمية و العمل على تطبيقها، كما أن المفاوضات التي نص عليها القرار (338) في فقرته رقم (3) تحت عبارة إشراف خاص، لا تعني سوى إشراف مجلس الأمن، كما أوضح المندوب الفرنسي بجلاء المسؤولية الخاصة للدولتين الأعظم في تنفيذ قرار وقف إطلاق النار، و كذلك القرار 242، كذلك فإن القرار سيصبح عديم الجدوى أو الفاعلية في إقرار السلام، إلا إذا امتنعت الدولتان عن شحن الأسلحة الضخمة إلى الجانبين المتحاربين في أقرب وقت ممكن، و قد أعقبت هذه البيانات سلسلة من الاتصالات قام بها الدبلوماسيون و المسؤولون الفرنسيون، سواء بالتعرف على وجهة النظر السوفياتية أو الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة أوروبي، و قد عبر عن وجهة النظر الفرنسية في هذه الفترة قول الرئيس بومبيدو "..... و إن كان إيقاف القتال و المحاولات الرامية إلى بدء المفاوضات قد أعدت و نُفذت بدون مشاركة من أوروبا بأي صفة من الصفات، فإننا على استعداد لأن نساعد بأقصى طاقتنا، عن طريق مجلس الأمن من أجل استتباب سلام دائم و عادل يكفل الأمن لكل دول المنطقة".

و إزاء التطورات التي أعقبت قرار وقف إطلاق النار رقمي (338) و (339) و ما ترتب على الطبيعة المتشابكة للقوات المصرية و الإسرائيلية على جبهة القناة من عدم استقرار وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى تمسك إسرائيل بعدم الانسحاب إلى خطوط 22 أكتوبر، تعرضت المنطقة مرة أخرى لخطر نشوب القتال على نطاق واسع، نتيجة تصاعد الاشتباكات اليومية، و هنا أوضحت الدبلوماسية الفرنسية مرة أخرى، موقفها إزاء ضمان تنفيذ قرار وقف إطلاق النار، بأن تتولاه قوات أكثر إقناعا و فاعلية من قوة الطوارئ بصورتها الحالية، و التي تحد من قدرتها على الإشراف التام، و فيما يتعلق بالمرحلة التالية للتسوية، فينبغي أن تتضمن نزع السلاح، و تحديد الشروط اللازمة للمحافظة على هذا الوضع، كما أن التفاوض بين المتحاربين تحت إشراف محدود ينطوي على مخاطر، مما يحتم إجراء هذه المفاوضات في إطار الأمم المتحدة، بالنظر إلى النقاط التالية:

- 1- إن إفراد الدول الكبرى بالنصرف في المنطقة، قد أدى إلى إصابة المجتمع البترولي بالعجز، و أدت هذه السيطرة من جانب آخر إلى خضوع المتحاربين مباشرة لحماتهم.
- 2- تم استبعاد أوروبا و فرنسا بشكل صارخ، مما يعتبر خطأ و سوء تصرف و إهدار لشخصيتها و وجودها.

و الواقع أن هذه التأثيرات المتتالية للموقف الفرنسي من حل الأزمة، كانت تحركها رغبة فرنسا الحقيقية في إقرار السلام من جانب، و رد فعل للتجاهل الذي قوبلت به محاولاتها من قبل كل من الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وانفرادها بالعمل على حل الأزمة من جانب آخر، فقد كانت كل الجهود الفرنسية محصورة في نطاق ضيق لم يسمح لها بتجاوز نطاق الإعراب و الإعلان عن الرغبات إلى مجال التنفيذ و الإسهام الفعلي⁴⁹.

رابعا: عوامل تجاهل المواقف الفرنسية من طرف القوى الكبرى حول الحرب والتسوية في الشرق الأوسط:

- كشفت حرب أكتوبر، وكذلك محاولات إقرار السلام في المنطقة، عن التصدع داخل حلف الأطلسي، إذ كانت وجهة النظر الفرنسية ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية، أجرت مع الإتحاد السوفييتي من المشاورات عن قرب، ما يفوق اتصالها مع حلفاءها الأطلسيين.
- رفض إسرائيل اشتراك الدول الأوروبية، و على رأسها فرنسا في مؤتمر جنيف، إلى الحد الذي وصلت فيه صحيفة "جيو زالم بوست" إلى اتهامها بأنها المسؤولة عن التطورات السلبية للمؤتمر، المتمثلة في إنعقاده في ظل الأمم المتحدة، و أنه إذا نجحت فرنسا و بريطانيا في تحويل المؤتمر إلى جلسة من جلسات الأمم المتحدة، فإن النتيجة عندئذ ستكون سلبية، لأن المنظمة الدولية بالأغلبية السوفياتية و العربية، لا تولي اعتبارا للمصالح الإسرائيلية، و أنها قد فشلت تماما في أن تحقق السلام أو تفرض النزاع و التوصل إلى اتفاق، و قد كان هذا التعليق تعبيرا عن الغضب و السخط الشديدين اللذين عا الدوائر الإسرائيلية إزاء قرار مجلس الأمن الصادر في 16 ديسمبر 1973، و الخاص بوضع المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة.
- تصاعد الجهود الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة و كثافتها، بحيث غطت على جميع الجهود الأخرى، و منها الفرنسية، فقد كانت واشنطن هي العاصمة الوحيدة القادرة على الاتصال بالطرفين، و ذلك في ظل قطع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل من جانب، و اتساع الفجوة و سوء الظن بين كل من فرنسا و بريطانيا و إسرائيل من جانب آخر، بالنظر إلى فرضها حظرا على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، و إن كان الموقف البريطاني أقل وطأة، إذ سري حظر شحن الأسلحة على الجانب العربي أيضا، على العكس من الموقف الفرنسي على حد إدعاء إسرائيل⁵⁰. و قد صرحت غولدا مائير رئيسة الوزراء الإسرائيلي آنذاك أمام الكنيست في 16 أكتوبر 1973 بقولها ".....كذلك أردت أن أعلن على الملأ مدى امتناننا للرئيس و الشعب الأمريكي، و مدى غضبنا من تلك الحكومات، و خاصة الفرنسية و البريطانية التي اختارت فرض حظر على شحنات الأسلحة أثناء القتال دفاعا عن أرواحنا...."⁵¹، كما أن كلا الدولتين ربطت بين وقف إطلاق النار و شروط التسوية النهائية مستندة للقرار رقم 242 بما في ذلك الاعتراف بحقوق شعب فلسطين، و لكن هذه الاعتبارات لم تحل دون استمرار السياسة الفرنسية في التعبير عن وجهة نظرها إزاء محادثات السلام، فقد أوضح جورج بومبيدو في المؤتمر الصحفي الذي عقده في بداية عام 1974:
- فيما يتعلق بمحادثات الفصل بين القوات التي انتقلت من الكيلو 101 إلى مجموعة العمل العسكري في جنيف، فإنه لا يستبعد وصولها إلى نتيجة يعقها اتفاق، و لكنه يخشى أن يكون هذا الاتفاق مجرد تمهيد للهدنة و ليس سلاما حقيقيا.
- من مصلحة دول الشرق الأوسط، التوصل إلى تسوية ذات ضمانات و ليس إلى تسوية لا ترضى عنها شعوب المنطقة.
- استعداد فرنسا للمشاركة في تقديم الضمانات اللازمة للتسوية السلمية، بل إنها على استعداد لتقديم قوة أمن إذا طلب منها ذلك⁵².

و إزاء التوصل إلى اتفاق في الفصل بين القوات الموقع في 18 يناير 1974، صرح مصدر فرنسي عسكري مسؤول "إننا نستطيع الآن أن نقول اليوم بعد ثلاثة أشهر من النجاح العسكري المصري، أن ما حدث في أكتوبر أصبح أمراً مسلماً به"، و وصف الاتفاق بأنه ذو أهمية كبرى، و ذلك لسببين، أولاً: أن اجتياز الجيش المصري لقناة السويس في 6 أكتوبر يمثل نجاحاً عملياً و استراتيجياً، و هذا هو السبب الذي من أجله لا يمكن تصور إجلاء القوات المسلحة المصرية من مواقعها، ثانياً: أن اجتياز الجيش الإسرائيلي لغرب القناة لم يكن مأموناً، سواء من الناحية الإستراتيجية أو العسكرية⁵³، وبذلك رغم كل الجهود الفرنسية المبذولة للتوصل إلى تسوية دائمة، إلا أن الفرنسيين أبقوا بعيداً من طرف الولايات المتحدة⁵⁴.

سادساً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الموقف الفرنسي المعارض لسياسة أمريكا في مواجهة حظر النفط العربي :

شكلت الانعكاسات الاقتصادية الناتجة عن استعمال البلدان العربية لسلح البترول منعطفاً في مسار العلاقات الاقتصادية بين فرنسا و الوطن العربي، و وجدت الدولة الفرنسية نفسها مضطرة إلى إعادة ترتيب أمورها للتكيف مع الأوضاع الجديدة التي أفرزتها مرحلة ما بعد حرب أكتوبر 1973، و قد اتضح ذلك من موقفها من الحرب كما سبق الإشارة و موقفها من سياسة الولايات المتحدة في مواجهتها لحظر النفط العربي⁵⁵.

أما الولايات المتحدة فقد إعتمدت سياسة المواجهة بعد الحظر النفطي العربي، و دعت إلى إنشاء منظمة للدول المستهلكة للنفط، و احتازت الدول الأوروبية إلى الموقف الأمريكي، فيما رفضت فرنسا منطق المواجهة⁵⁶، و دعت إلى الافتتاح على البلدان المنتجة للنفط في المفاوضات العالمية التي تتعلق "بالتعاون المكثف من أجل التنمية الاقتصادية لهذه البلدان و الاستثمار الصناعي"، مقابل إمدادات مستقرة من الطاقة بأسعار معقولة، كما تمسكت باريس بفكرة المفاوضات الثنائية⁵⁷.

و من أجل تخفيف قوة الأوبك، توجب ترسيخ التضامن بين الدول المستهلكة في جبهة عريضة سياسياً و اقتصادياً في آن معاً، حيث أشار وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر "...و لتحقيق هذه المهمة، كانت زعامة الولايات المتحدة أمراً لا غنى عنه مثلاً حدث في البدايات المبكرة من الحرب الباردة، و هي مهمة أشد تعقيداً أيضاً، فالفشل في مواجهة التهديد السوفييتي سيكون له تبعات و عواقب مباشرة، في حين أن عواقب الإخفاق في مواجهة أزمة الطاقة ستأخذ وقتاً قبل أن تبتدئ بوضوح".

و في ظل الجهود الأمريكية لتشكيل جبهة تعاون من الدول المستهلكة لمواجهة منظمة الأوبك، تم التوصل إلى الأداة المناسبة لتطوير إستراتيجية متماسكة في مؤتمر الطاقة الذي عقد في واشنطن، بدعوة من الرئيس الأمريكي نيكسون في فبراير 1974 ، بالرغم من معارضة فرنسا، و أقر المؤتمر ما يسمى ب "مجموعة تنسيق شؤون الطاقة" (ECG) المؤلفة من اثني عشرة دولة⁵⁸.

و أقامت معظم دول أوروبا الغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية و في إطار منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي الوكالة الدولية للطاقة لبناء مخزون نفطي يمكن استعماله في حال تعرض إحدى الدول الأعضاء لحظر نفطي ضدها، و خلال المفاوضات لإنشاء هذه الوكالة، مارست الولايات المتحدة الضغط على بعض حلفائها الأوروبيين المترددين في اعتقاد منطق المواجهة بالربط بين تأكيد الموقف الأمريكي في هذا الشأن، و إعادة النظر في الالتزامات الإستراتيجية الأمريكية في أوروبا الغربية⁵⁹.

و في الوقت الذي بدأت فيه خطة تضامن الدول المستهلكة تأخذ صيغة مفهومة و معقولة وفقاً لكيسنجر، فإن الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان أيدَ إستراتيجية استرضاء شاملة في 24 أكتوبر 1974، حيث اقترح علانية عقد مؤتمر تحضره الدول المنتجة للطاقة و الدول المصنعة المستهلكة و الدول النامية غير المنتجة للنفط، و سوف تمثل أوروبا باعتبارها كياناً واحداً، و من

أجل جعل مبادرته أكثر قبولا واستساعة لدى تكتل الدول المنتجة، أعلن أيضا أن فرنسا لن توقع على اتفاق التشارك في النفط بين الدول المستهلكة الإثنا عشرة، الذي تجري مراجعته آنذاك، وبالرغم من أن برنامج التشارك في النفط كان عبارة عن ترتيب دفاعي كلية لا يستخدم إلا في حالات الطوارئ ولا يطبق إلا عند فرض العرب لحظر نفطي، إلا أن الرئيس ديستان وصفه بأنه بداية مواجهة ولا ينبغي المخاطرة بقبوله، وخلال ذلك هاجم الدول التي تستهدف "الهيمنة" (أي الولايات المتحدة الأمريكية).

و وصف هنري كيسنجر موقف الرئيس ديستان بقوله "ملأتنا الريبة والشكوك بعد سنة من المواجهة المستمرة مع فرنسا، بحيث اعتبرنا اقتراح ديستان بمثابة تحدٍّ آخر، و يناقض على ما يبدو النبرة الاسترضائية-التوفيقية في اتصالاته السابقة معنا، لم نعارض عقد مؤتمر مع المنتجين، لكن أردنا أن نجعل دعمنا مشروطا بتأسيس و ترسيخ التضامن بين المستهلكين أولا، ففي غياب سيترك الحوار الدول المستهلكة منقسمة و مكشوفة و ضعيفة إلى حد بعيد، أما جعل المبادرة الفرنسية تبدو أكثر افتقارا إلى المبررات فهو عدم طلب المنتجين الاجتماع مع المستهلكين"، كما بعث كيسنجر رسالة لاذعة إلى الرئيس فورد أوجز فيها رد فعله قائلا "دعى ديستان مجموعة مختارة من الدول المنتجة و المستهلكة و الأقل نموا، المناقشة مشكلة الطاقة، كما اقترح نظاما يربط بين معدلات الأسعار و التضخم في الدول المستهلكة إلى أسعار أعلى للنفط، مثل هذا الاجتماع يناقض إستراتيجيتنا و الإستراتيجية التي وافق عليها معظم شركاء فرنسا -القاضية بوجوب قيام المستهلكين أولا بتطوير خطة مشتركة قبل بدء الحوار مع المنتجين حول أي موضوع، و هذا ما رفضته فرنسا عبر الامتناع عن الانضمام إلى مجموعة تنسيق شؤون النفط، و على إثر ذلك أعلن الرئيس الأمريكي فورد رفضه المشاركة في مؤتمر المستهلكين-المنتجين الذي اقترحه ديستان، إلا في حالة وجود برنامج مشترك للمستهلكين، حيث صرح: "...ففي غياب التضامن، سوف تفاقم الديمقراطيات الصناعية مشكلاتها عبر إظهار خلافاتها أمام المنتجين، الذين سببوا هذه الأزمة أصلا"⁶⁰.

فالولايات المتحدة كانت حريصة على ألا تقوم أي سياسة أوروبية في الشرق الأوسط خارج إطار التوجه الأمريكي و القيادة الأمريكية، لأن هذا التوجه يُضعفُ تجاه الطرف العربي إذا ظهر أن هناك محاورين و توجهين غربيين، و لو كان يفصل بينهما تمايز بسيط، إلى جانب ذلك، فإن وضعا كهذا يظهر انشقاقا في الحلف الغربي في مواجهة الإتحاد السوفياتي⁶¹.

و قد اصطدمت سياسة فرنسا في البحث عن نقطة التوازن بين مختلف الأطراف، بالضغط الخارجية التي زادت من حدة الضغط على صانع القرار الخارجي الفرنسي، و المتمثلة في هيمنة النموذج الأمريكي و عجز الحلفاء الأوروبيين و الواقع العربي نفسه.

و على الرغم من عدم مخاطرة الرئيس ديستان بنقض قرار رفض الرئيس السابق بومبيدو المصادقة على فكرة إنشاء الوكالة الدولية للطاقة رسميا، إلا أنه وافق على عدم معارضة جهود الوكالة لإكمال برامج الاحتفاظ بمخزون نفطي، و التشارك في النفط في حالة الطوارئ و وعد بدعم تحول تضامن المستهلكين إلى حقيقة واقعة، و وعد بدعم هذه السياسات بجهود فرنسية موازية، و بدأ بذلك تحول تضامن المستهلكين إلى حقيقة واقعة، و حصل ديستان على التزام أمريكي من حيث المبدأ بالحوار الذي اقترحه بين المنتجين و المستهلكين، وضمن فورد تعاون فرنسا قبل اكتمال العناصر المفتاحية الثلاثة للإستراتيجية الأمريكية القائمة: الحفاظ على مخزون احتياطي و التشارك في حالة الطوارئ و التضامن المالي، و عشية انعقاد مؤتمر المستهلكين-المنتجين الذي دعا إليه الرئيس ديستان و الذي عقد في باريس في ديسمبر 1975، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد هيأت المسرح ليكون جزءا من إستراتيجيتها المتمثلة في فصل الدول النامية غير المنتجة للنفط عن الدول الأعضاء في الأوبك، و ذلك لربطها مع الديمقراطيات الصناعية بدلا من الأوبك⁶².

خاتمة:

على الرغم من تطبيق قرار وقف إطلاق النار بمبادرة أمريكية- سوفياتية، وافراد الولايات المتحدة بإيجاد تسوية سلمية عن طريق سياسة الخطوة-الخطوة، استمر التحرك الفرنسي منفردة و في إطار المجموعة الأوروبية خلال السنوات اللاحقة في البحث عن دور مستقل لسياستها الشرق أوسطية، بعيدا عن السياسة الأمريكية بغية ضمان مصالحها الاقتصادية، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت دائما على إبعاد أوروبا عن مشاركتها في أي تسوية لأزمة الشرق الأوسط كي تبقى تحت نفوذها السياسي والاقتصادي والأمني.

و هكذا بقي الدور الأوروبي محددا في إطار إصدار البيانات و المبادرات وتسجيل المواقف المؤيدة في كثير من الأحيان للحق العربي، لكنه لم يستطع الخروج من دائرة النفوذ الأمريكي في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين في تلك الحقبة من الزمن.

¹ محي الدين ناصر: "السياسة الخارجية الأمريكية و الصراع العربي الإسرائيلي"، المعرفة، العدد 167، يناير 1976، ص 28.

² معين حداد، " مفهوم الشرق الأوسط بين الجغرافيا و الجيوبوليتيكا"، شؤون الاوسط، العدد 33، سبتمبر 1994، ص 51.

³ نبيه الأصفهاني، " الدبلوماسية الفرنسية و المواجهة العربية الإسرائيلية"، السياسة الدولية، العدد 30، أكتوبر 1972، ص 69-70.

⁴ بول بالطا. كلودين ريللو: سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة: كامل فاعور-نخلة فرينفير، بيروت، دار القدس، ص 40.

⁵ نبيه الأصفهاني، مرجع سابق، ص 71.

⁶ باهي محمد: "السياسة الفرنسية بعد ديغول"، المجاهد، العدد 455، ماي 1969، ص 25.

⁷ بول بالطا، مرجع سابق، ص 98.

⁸ نفسه، ص 71.

⁹ نبيه الأصفهاني، مرجع سابق، ص 69-71.

¹⁰ المرجع نفسه، ص 71.

¹¹ مجموعة مؤلفين، العلاقات العربية - الأوروبية حاضرها و مستقبلها، باريس، مركز الدراسات العربي - الأوروبي، 1997، ص 108.

¹² نبيه الأصفهاني، مرجع سابق، ص 74-76.

¹³ نفسه، ص 81-82.

¹⁴ نادية مصطفى: "العلاقات العربية الفرنسية الجديدة"، السياسة الدولية، العدد 49، يوليو 1977، ص 95.

¹⁵ ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 5-6.

¹⁶ Maurice Agulhon, André Noushi, Ralph Schor : la France de 1940 à nos Jours, Paris, Armand Colin, 2005, p 495.

¹⁷ Nicolas Sarkis : « les Producteurs de Petrole on sonnè le glas d'une époque », le Monde Diplomatique , Novembre 1973 .

¹⁸ Denis Bauchard : « Un Ordre Mondial Ebranché , L'Europe à la recherche d'une Politique Energetique Commun », Decembre 1973.

¹⁹ حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط العربي، بيروت، بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام، 2000، ص 258.

²⁰ Daniel Schneiderman : « la Théorie et la pratique de l'alliance selon M. Kissinger », le Monde Diplomatique , Mai 1974.

- ²¹ Claude Julien : « Un Ordre Mondial Ebranlé :les Contradictions de la « Solidarité » Atlantique », le Monde Diplomatique, décembre 1973.
- ²² حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 258.
- ²³ Claude Julien : « Un Ordre Mondial Ebranlé, les Contradictions de la « Solidarité » atlantique », le Monde Diplomatique, Décembre 1973.
- ²⁴ طارق رضوان، مرجع سابق، ص 138.
- ²⁵ الحسان بوقطار: السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 71.
- ²⁶ ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 8.
- ²⁷ طارق رضوان، مرجع سابق، ص 138.
- ²⁸ حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 259.
- ²⁹ Rény Levau, Taki Rifai , « L'Arme du Pétrole », Revue Française de Science Politique , V XXII, N° 4, Aout 1974, p 756 .
- ³⁰ طارق رضوان، مرجع سابق، ص 133-134.
- ³¹ حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 259.
- ³² طارق رضوان، مرجع سابق، ص 134.
- ³³ حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 259.
- ³⁴ ي.م.بريماكوف: تشريح الصراع في الشرق الأوسط، ترجمة: عصام الخفاجي، بيروت، دار إين خلدون، 1981، ص 230.
- ³⁵ Claude Julien, Op Cit .
- ³⁶ محمود رياض: مذكرات محمود رياض (1948-1978) البحث عن السلامو الصراع في الشرق الأوسط ، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1992، ص 461.
- ³⁷ محي الدين ناصر، "السياسة الخارجية الأمريكية و الصراع العربي الإسرائيلي"، المعرفة ، العدد 169، مارس 1976، ص 22-23.
- ³⁸ Daniel Schneiderman , Op Cit.
- ³⁹ طارق رضوان، مرجع سابق، ص 135-136.
- ⁴⁰ Maurice Agulhan, Op Cit, p 496.
- ⁴¹ الحسان بوقطار: مرجع سابق، ص 67.
- ⁴² طارق رضوان، مرجع سابق، ص 136-138.
- ⁴³ الحسان بوقطار: مرجع سابق، ص 67.
- ⁴⁴ حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 260.
- ⁴⁵ ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 14.
- ⁴⁶ طارق رضوان، مرجع سابق، ص 136-137.
- ⁴⁷ ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 14.
- ⁴⁸ حافظ برجاس، مرجع سابق، ص 260.
- ⁴⁹ المرجع نفسه، ص 140-141.
- ⁵⁰ نفسه، ص 141-142.
- ⁵¹ جولدا مائير: اعترافات جولدا مائير بين الطموح الشخصيو الطموح الدولي، القاهرة، كنوز للنشر و التوزيع، ص 266.
- ⁵² طارق رضوان، مرجع سابق، ص 142.
- ⁵³ الحسان بوقطار، مرجع سابق، ص 58.
- ⁵⁴ Maurice Agulhon : Op Cit, p 465.
- ⁵⁵ الحسان بوقطار، مرجع سابق، ص 119.
- ⁵⁶ ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 14.

⁵⁷ André Nouchi : La France et le Monde Arabe depuis 1962 ,mythes et realities d'une ambition ,Paris ,Librairie Vuibert,1994 ,p 128.

⁵⁸ هزري كيسنجر: سنوات التجديد، المملكة العربية السعودية، العبيكان وكلمة، 2010، ص 595.

⁵⁹ ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 14.

⁶⁰ هزري كسنجر، مصدر سابق، ص 607-612.

⁶¹ ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 14-15.

⁶² للتفصيل في العنصر أنظر: هزري كيسنجر، مرجع سابق، ص 611-624.